

الفصل الثاني

العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

العناصر:

- ١- الحدود.
- ٢- الموقع.
- ٣- التضاريس.
- ٤- الأنهار الدولية.
- ٥- الجزر.
- ٦- شكل الدولة الجغرافي.
- ٧- الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية.
- ٨- المناخ.

الفصل الثاني

العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

لابد في البداية أن نورد ملاحظة يتوجب الإشارة إليها قبل الحديث عن مكونات القوة وهي أن عناصر قوة الدولة ليست كلها موارد طبيعية مادية أو عسكرية، وأن قوة الدولة لا يمكن لرجاعها إلي عنصر واحد فقط وإنما هي عبارة عن مجموعة عناصر تتفاعل مع بعضها لتحدث القوة، وتتعدد هذه العناصر فتتفرع إلي عناصر طبيعية وجغرافية واقتصادية وعسكرية وغيرها علي النحو التالي:

١- الحدود:

تمثل حدود الدولة المعترف بها ركيزة أساسية بالنسبة للدولة وعنصراً أساسياً من عناصر قوتها لا يمكن إغفاله، حيث أنه من غير الممكن ولا من المتخيل وجود دولة قوية أو ضعيفة دون رقعة من الأرض تقام عليها، ودون حدود ثابتة ومعترف بها دولياً، سواء من كل أو بعض الدول الأخرى وهذه الحدود تحدد كذلك المجال الإقليمي للدولة، ومن المفترض أن تكون الدول الأخرى علي دراية كاملة بهذه

الحدود حتي تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها بناء علي هذا الأساس، وهذه الحدود لا تقتصر في معناها الواسع علي أراضى الدولة فحسب، بل وتشتمل أيضاً علي جغرافية هذه الأرض بجبالها وسهولها وأنهارها وسواحلها ومناخها وغير ذلك من العناصر الجغرافية التي تمثل كافة العناصر التي يتكون منها الوسط الجغرافي للدولة.

فالدولة في عرف الجغرافيا السياسية هي عبارة عن قطعة أرض وجماعة من الناس تعيش فوقها وبها سلطة تنظم العلاقة بين الأرض والناس وتتمتع بالسيادة فوق هذه الأرض وولاء الناس الذين يعيشون فوقها، ومن هذا المنطلق فإن الدولة تعبير سياسي لا يتحقق إلا بتوافر هذه الأركان. والحدود من هذا المنطلق هي عبارة عن حدود رقعة من الأرض مقامة عليها الدولة تدافع عنها وتمارس عليها سيادتها الكاملة وتخضع لسلطاتها كل ركن من أركانها، ولا يتصور قيام أية دولة طبيعية بدون تلك الحدود أو بدون إخضاع الأفراد المقيمين ضمن تلك الحدود لحكم منظم يمارس علي هذه الأرض، وحتى المجتمعات الرعوية القديمة كانت تمارس سلطاتها علي بقعة من الأرض تعدها حدوداً لها وتخضعها لسيادتها وتدافع عنها بكل ما تملك من قوة، ولذلك كانت الحروب الطويلة تقوم بين القبائل بسبب اعتداءات قد تمارس علي أرض لقبيلة أو لجماعات أخرى.

ولا تخضع أرض الدولة لمساحة معينة، فهناك بعض الدول تمارس سيادتها علي جزيرة واحدة مساحتها لا تتعدى بضعة أميال، ومع ذلك فإن القانون الدولي أعطاها شرعيتها الكاملة في النظام الدولي، ولها

من الحقوق السياسية ما للدول الكبرى دون أى تأثير للمساحة أو العوامل الجغرافية الأخرى على شخصيتها القانونية^(١).

فالدولة من خلال ذلك المنظور، وأيضاً من خلال منظور الجغرافيا السياسية، هى حدود وسكان وموقع ومساحة تمارس عليها نوعاً من أنواع التنظيم السياسى المتكامل، وتتولى بواسطته حماية أمنها وأمن المقيمين عليها داخليا وخارجيا، محتكرة فى يدها كل أدوات الإلزام وكل ما من شأنه أن يمنحها قوة مادية تضمن من خلالها تنفيذ قراراتها وأوامرها تنفيذاً طوعياً أو جبرياً.

وكما تعد حدود الدولة أحد أركانها الأساسية، فإنها تعد كذلك شرطاً لوجودها ولاستقلال السلطة السياسية فيها، حيث تشكل الحدود بالنسبة للدولة حقائق ثابتة تحدد ضمنها مسارها وتطورها وترسم شكلها الذى تتميز به عن الدول الأخرى، وتضعها ضمن إطار إقليمى جغرافى تحدد من خلاله مجالها البحرى والجوى وتتفق مع جيرانها بشأنه وفقاً للأعراف الدولية المتفق عليها.

وإلى جانب الإقليم الجغرافى يوجد هناك حدود الدولة السياسية، حيث يختلف كل منهما اختلافاً كلياً عن الآخر، فالحدود السياسية هى عبارة عن وحدة جغرافية تولدت نتيجة جهود بذلتها الدولة لخلق وحدة أو كيان سياسى وأقامت عليها نوعاً من الحكم وهو الأمر الذى يختلف عن الإقليم الجغرافى الذى قد يكون دولة واحدة وأحياناً أكثر من دولة، فهناك مثلاً رقعة جغرافية ذات طبيعة واحدة ومناخ وظروف واحدة لكن مقام عليها أكثر من دولة تتمتع كل منها بحدودها السياسية الخاصة بها.

(١) د. أمين محمود عبد الله - فى أصول الجغرافيا السياسية - مكتبة النهضة - القاهرة

و غالباً ما تكون حدود الدولة مساحة متصلة، لكن ذلك ليس شرطاً أساسياً لوجودها، وليس من الضرورة أن يكون كذلك كما هو الحال بالنسبة لباكستان عندما كانت تتكون من قسمين يفصل بينهما أراض هندية قبل انفصال أحد شقيها مكوناً جمهورية بنجلاديش، كما قد تكون الدولة مكونة من عدة جزر مثل الفلبين وأندونيسيا واليابان، أو قد تكون جزيرة واحدة رئيسة يتبعها عدة جزر صغيرة كالمملكة المتحدة، أو قد تكون جزيرة كبيرة لا تشكل دولة فحسب بل تشكل قارة كاملة كما هو الحال بالنسبة لأستراليا ولكن الغالب الأعم في معظم دول العالم أن يكون إقليم الدولة موحداً، بل ومحاطاً بكثير من المميزات الإستراتيجية والجغرافية التي تضمن له بقاءه ووحدته^(١).

ومساحة الدولة وحجمها ليست إلا مسألة نسبية لا علاقة لها بقوة الدولة، فاليابان مثلا لا تمثل سوي مجموعة جزر صغيرة يحيط بها عمالقة كبار كالصين وروسيا الاتحادية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية التي لا تمثل اليابان بالنسبة لهذه الدولة سوي ولاية واحدة من إحدى الولايات، لكنها مع ذلك قوة اقتصادية يعتد بها ويحسب حسابها علي الصعيد الدولي، إذ أن مقياس حجم الدولة بين دول العالم يعتمد علي قوتها الإنتاجية أو ناتجها القومي الإجمالي الذي هو محصلة كل مواردها المستثمرة، وقد استطاعت اليابان أن تصبح قوة اقتصادية في العالم وتفوقت بذلك علي دول أوروبا الغربية بالرغم من تلك المساحة الصغيرة والطبيعة الجبلية، بل وأصبحت الآن القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

(١) د. عمر الفاروق سيد رجب - قوة الدولة - مصدر سابق - ص ٢٠١ وما بعدها.

(٢) د. عمر الفاروق - قوة الدولة - المصدر السابق - ص ٨٩.

ونستنتج من ذلك أيضا أن قوة الدولة أو ضعفها لا يختلفان من دولة لأخرى استنادا على الأرض الموجودة عليها، فحجم الأرض ومساحتها ليسا أساسا ثابتا بالنسبة لقياس قوة الدولة، لأنه لا يمكن أن يتساوي ألف ميل متر مربع من الأرض في الصحراء بعشرة أميال مربعة من الأرض التي تقع عند مصب أي نهر من الأنهار الدولية، خاصة الزراعية منها .. ومن ناحية أخرى فإن حجم الدولة لا يعتد به كشرط من شروط الاعتراف بها، ولا يعد عنصرا رئيسا بالنسبة لوضعها الدولي، فهناك دول قائمة ولها عضوية في المنظمات الدولية كإمارة موناكو مثلا التي تعد دولة قائمة رغم صغر حجمها، وهي تتساوي في حقها في الوجود مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكلاهما يعاملان على الصعيد الدولي ككيانات دولية مستقلة ذات سيادة دون أن ينقص ذلك من مكانتها، ولكن في ظل التوحد الدولي لم تعد تلك الدول الصغيرة مرغوبة في عالم اليوم، ولن تستطيع مجاراة الدول الكبرى ما لم تتدثر بلحاف نكتل إقليمي أو دولي، هذا على الرغم من أن صغر حجمها بحد ذاته لا يؤثر على وجودها القانوني ولا على مكانتها من حيث السيادة وحرية السلطة في اختيار الوسائل المناسبة لحماية أمنها.

وأحيانا قد تلعب تلك الدول الصغيرة دورا مهما على الصعيد الدولي خاصة إذا كانت ذات موقع جغرافي متميز يتسم بأهميته السياسية، أو كانت إحدى المصادر الرئيسية لمورد مهم كالطاقة .. غير أنه قد يكون لاتساع حجمها أثره من الناحية العسكرية حيث يشكل ذلك الاتساع عنصرا حيويا في الدفاع عنها، ويعطى لأجهزة دفاعاتها العسكرية قدرة على المناورة وعلى مقاومة أي عدوان عليها، فالعمق

الجغرافى الكبير يعد عنصراً دفاعياً ضد أية قوات مسلحة قد تحاول احتلالها، كما أنه يمنحها عمقاً دفاعياً يمكنها من التراجع واستدراج القوات المهاجمة وتشتيتها ومن ثم القضاء عليها مثلما حدث مع نابليون بونابرت وهتلر فى روسيا، إضافة إلى أن اتساع مساحتها يسمح لها بتوزيع مراكزها الصناعية فى مناطق متباعدة، الأمر الذى يجعل من الصعب ضربها كلها فى وقت واحد، ومن هنا تكتسب الأهمية العسكرية التى تعطىها القوة.

والميزة الأخرى التى تعطىها المساحة الجغرافية للدولة هى أن السيطرة على المساحات الواسعة من الأرض تصبح مشكلة أمام القوات العسكرية المهاجمة وبخاصة عندما تزداد كثافتها السكانية، ولنا أن نتصور مثلاً صعوبة احتلال الصين والسيطرة عليها، وكذلك روسيا الاتحادية أو الولايات المتحدة الأمريكية. ومثال ذلك محاولات بريطانيا إعادة احتلال السودان أو آخر القرن التاسع عشر التى استمرت معاركها ومرحل الإعداد لها زهاء ما يقرب من ١٧ عاماً، ومع ذلك لم تستطع القوات البريطانية احتلال السودان مرة أخرى إلا بثمن باهظ تكبدته فى الأرواح والعتاد الحربى.

وعلى الرغم من أن المساحة تلعب دوراً مساعداً فى قوة الدولة، إلا أنها ليست المعيار الرئيس أو العامل الوحيد للقوة، فهناك دول تتمتع بمساحات شاسعة ولكنها ليست قوية. وحجم الدولة ليس ثابتاً فى كل العصور، فقد تطرأ عليه تغييرات جيولوجية أحياناً كالبراكين والزلازل والتصحر وقد تحدث تغييرات سياسية أخرى، فحجم الدول يختلف من وقت لآخر وليس هناك ظاهرة أكثر شيوعاً فى العلاقات الدولية من

الفصل الثاني: العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

الاتساع والانكماش الذي يطرأ علي حجم الدول، بل واختفائها أحيانا، ومن أمثلة ذلك التغيرات التي طرأت علي حجم الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تطرأ علي وريثته الآن^(١). وكذلك ما حدث في أندونيسيا بعد انفصال تيمور الشرقية عنها إلي جانب أقاليم أخري مرشحة للانفصال.

وأيا كان الحال فإن لحجم الدولة بعض التأثير علي قوتها، ولكن هذا التأثير يختلف من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين قوة الدولة، وما إذا كان الحجم هو الذي يعطي الدولة جانبا من قوتها، أم أن قوة الدولة هي التي تساعد علي زيادة حجمها. ولكن يمكننا أن نفترض أن كبر حجم الدولة يمكن أن يؤثر في قوتها من ناحية أن الاتساع في رقعة الدولة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان ويعطيها وفرة وتنوعا في مواردها الطبيعية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن اتساع رقعة الدولة مع عدم وجود تعداد سكاني ضخم يضعف من قوتها مثلما هو الحال في استراليا وكندا والبرازيل، لأن الوفرة في الإمكانيات الطبيعية إن لم تساندها قوة بشرية قادرة علي الإنتاج والدفاع عنها تصبح عامل إغراء للغير للسيطرة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وليس مصدر قوة لها.

٢- الموقع:

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المؤثرة تأثيرا كبيرا في مدي مشاركة الدولة في المجتمع الدولي وبالتالي في قوتها، فوجود الدولة في

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - الاستراتيجية والسياسة الدولية - الطبعة الثانية -

مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ١٩٨٥ ص ٥١.

الفصل الثاني: العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

موقع استراتيجي يعطيها مركزا دوليا، ولكن ذلك ليس شرطا أساسيا فهناك دول لها سواحل طويلة علي بحار مهمة ومع ذلك فهي ليست قوية، ولكن موقع الدولة الجغرافي الملائم - بصفة عامة - يكسب الدولة أهمية استراتيجية خاصة ويزيد من قوتها، وخاصة ذلك الموقع الذي يشمل علي ممرات مائية تصل بين بحرين مثل مضيق جبل طارق ومضيق ملقا الذي تسيطر عليه سنغافورة وقناة السويس في مصر.

وفي مقابل ذلك فقد يجر الموقع الجغرافي علي الدولة أحيانا مشاكل كثيرة وقد يعرضها لفقدانها لاستقلالها أو فقدانها لقوتها، فالدول القوية تطمع دائما في الاستيلاء علي المراكز الاستراتيجية، خاصة إذا كانت هذه الدول القوية لا تقع في مركز استراتيجي دولي مهم لكونها بعيدة عن البحار مثلا، مما يدفعها إلي السيطرة علي المواقع الاستراتيجية لهذه الدول الضعيفة^(١).

ومجمل القول في هذا الموضوع أن الموقع الجغرافي للدولة قد يشكل لها أهمية دولية وبالتالي يعطيها قوة ومكانة متميزة بين الدول، لكنه في الوقت ذاته قد يجعلها مطمعا لدول أخرى تسعى للسيطرة عليها والتحكم فيها إضافة إلي أنه يعد أبرز ملامح إقليمها علي الإطلاق، وكما اتسم موقع الدولة بمميزات إيجابية، كلما انعكس ذلك بشكل إيجابي علي مدي قوة هذه الدولة وأمنها.

وفي العصور الحديثة، حيث سهولة الاتصال، أصبح موقع الدولة سواء بالنسبة للدول المحيطة بها أو بالنسبة للكتل المائبة المتاخمة لها

(١) د. محمد محمود إبراهيم اللبيب - الجغرافيا السياسية من منظور معاصر - مكتبة

الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٨٩ ص ١٢٩ وما بعدها.

الفصل الثانی: العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

مكونا حیویا من مكونات قوتها، ولذا فإن الدول التي تطل علي كتلتین أو أكثر من الكتل المائية كالولايات المتحدة وفرنسا علي سبیل المثال تتفوق فی موقعها علي الدول ذات الموقع البحري الواحد، ومن هذه الدول أيضا مصر التي تطل علي كتلتین بحريتين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، إلي جانب امتداد قناة السويس فی أراضيها، وربطها بین قارتی أفريقيا وآسيا وكذلك السودان بإطلالها علي معظم الشاطئ الغربي للبحر الأحمر والمسطحات المائية التي تربط بينها وبين دول حوض النيل الأعلى وإتصالها عبر حدود سهلة مبسوطة علي ثمان دول مجاورة. ولا شك أن النفاذ إلي البحر يعد أحد المزايا المهمة لموقع الدولة، إذ أن الدولة التي لها واجهة ساحلية ذات أفضلية من الناحية التجارية والعسكرية والاستراتيجية، فالموقع البحري يقدم تسهيلات اقتصادية وينشط حركة التجارة عن طريق إقامة الموانئ ويؤمن علاقات دائمة ومستقرة وقوية مع الخارج، وقد لعبت المواقع البحرية عبر التاريخ دورا ملموسا فی المبادلات التجارية للدول المطلة علي البحار، وقد كانت الدول العظمي فی القرن السابع عشر والثامن عشر ولا تزال فی عصرنا الحالي دولا بحرية، ولذلك فإن الدول التي ليست لها منافذ بحرية معرضة لشلل مبادلاتها الخارجية وتضطر - فی كثير من الأحيان - إلي الاستعانة بغيرها فی النفاذ إلي البحر عن طريق اتفاقيات ثنائية، ووفقا لاشتراطات ورسوم وأوضاع سياسية واستراتيجية تجعلها تحت رحمة غيرها من الدول، كما أنها قد تكون عرضة للضغوطات السياسية فی حالات الصراع والاختلاف السياسي^(١).

(١) د. عمر أحمد قنور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١١٤.

والنموذج الحى لمتل هذه الحالة هو ذلك الصراع الذى كان دائرا بين إريتريا وأثيوبيا حول ميناء عصب الإريترى على البحر الأحمر، والذى يقع حاليا تحت سيطرة الحكومة الإريترية بعد استقلالها، والجدير بالذكر أن هذا الميناء كان جزءا من الإمبراطورية السودانية فى القرن الماضى إثر الفتوحات الشاسعة التى بدأها محمد علي سنة ١٨٢٠ م والتي بلغت أوج اكتمالها فى عهد الخديوى إسماعيل فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ومنها أيضا ذلك الصراع المحموم الذى كان دائرا طوال حقبة من الزمان بين بريطانيا وبين الخلافة العثمانية حول ميناء سواكن السودانى كأقدم ميناء تاريخى على الشاطئ الغربى للبحر الأحمر، ولقد كان البحث عن منفذ إلى البحر دافعا سياسيا وأساسيا فى توجيه السياسة الخارجية لبعض الدول، مثلما حدث فى التنافس حول باب المندب ذو الموقع الإستراتيجى المهم .. كما يمكن الإشارة كذلك إلى حوادث القرن الثامن عشر التى خاضتها روسيا من أجل الوصول إلى بحر البلطيق ثم إلى البحر الأسود حيث تمكنت فى آخر الأمر من السيطرة على هذين المنفذين المهمين اللذين لا يزالان جزءا من روسيا الاتحادية وفى إطار جمهوريات الكومنولث الجديدة.

ولذا فإننا نجد أن الدول القوية ذات البحر المحدود الأبعاد نسبيا تتطلع فى الغالب الأعم إلى بسط نفوذها إلى الجانب الأكبر منه أو على مجموع شطآنه إذا استطاعت ذلك، إذ أن الموقع البحرى المتميز يساعدها فى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية. وتوصف الدول التى تقع على مسطحات مائية واسعة بأنها دول بحرية، ولا توجد دولة بحرية فى عصرنا الحالى إلا وهى دولة عظمى أو كانت كذلك فى يوم من الأيام ويرجع ذلك إلى أهمية البحار فى التجارة الدولية، فالموقع

الفصل الثاني: العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

الساحلى للدولة يؤدى إلى غناها الاقتصادى واحتكاكها الحضارى وبالتالي إلى قوتها وتقدمها، وهو الذى يمكنها من الهيمنة والإشراف على الممرات وطرق العبور الكبرى - برية كانت أم بحرية - والتي تعتبر مظهرا من مظاهر قوة الدولة المادية والاستراتيجية^(١).

وقد تكون هذه المواقع البحرية - خاصة الممرات البحرية - وبالأعلى الدولة وتمثل خطر أعلىها فى بعض الأحيان، كما حدث بالنسبة لعدن وباب المندب ومحاولة السيطرة عليهما، وما حدث كذلك فى قناة بنما فى منطقة أمريكا الوسطى وما دار حولها من صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما دار حول قناة السويس منذ إنشائها فى منتصف القرن الماضى من كوارث وحروب، إذ ظل الوضع بالنسبة لقناة السويس موضع تدخل وتهديد للأمن المصرى على مدى عقود طويلة إلى أن أقدمت مصر على تأميم القناة عام ١٩٥٦، وهو القرار الذى أعقبه العدوان الثلاثى على مصر والذى شنته وقتها كل من بريطانيا - فرنسا - إسرائيل، وقد لعبت التوازنات الدولية وقتها - ممثلة فى القوى الإقليمية وقوى عدم الانحياز والحرب الباردة - دورا كبيرا فى إنهاء ذلك العدوان^(٢).

ومن المعابر الدولية المهمة التى يشار إليها أيضا فى هذا الصدد مضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدردينل فى تركيا والقنال الإنجليزى الذى يصل بحر الشمال بالمحيط الأطلنطى، وإن لم يكن لأغلبها تلك الأهمية الكبيرة التى تتمتع بهما قناة بنما وقناة السويس.

(١) د. أمين محمود عبد الله - فى أصول الجغرافيا السياسية - مصدر سابق - ص

(٢) د. محمد محمود الديب - الجغرافيا السياسية - مصدر سابق ص ١٤٠ - ١٧٩.

٣- التضاريس:

تؤثر التضاريس في قوة الدولة أو ضعفها، ونعنى بالتضاريس الجبال والوديان والأنهار والسهول، وهذه مجتمعة تلعب دوراً في طبيعة سهولة النقل والمواصلات داخل الدولة، فالتضاريس الملائمة تمكن من سرعة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء الدولة وتدفع إلي تسهيل عملية النمو الاقتصادي، عكس الحال إذا كان الاتصال متعذراً، مع أن المقياس الأكثر دلالة للتكيف مع تلك التضاريس هو طبيعة سكان الدولة ومهارتهم واستعدادهم لزيادة قوة دولتهم الإنتاجية. والمقصود بالقوة الإنتاجية هو حصة كل موارد الدولة المستثمرة والمهارات التي يتميز بها هؤلاء السكان، فمثلاً هناك اليابان بالرغم من أنها دولة صغيرة من حيث الحجم الجغرافي ومعظم مساحتها جبلية عدا خمسها فقط يعتبر صالحاً للزراعة أو للاستغلال في استثمارات اقتصادية أخرى، إضافة إلي أن جبالها معظمها شديدة الانحدار، وتعاني من الأمواج المدية، وتتعرض إلي زلازل وهزات أرضية، لكنها رغم ذلك تتميز بضخامة اقتصادية وبوجود شعب متوحد ومتجانس^(١).

كما أن سهولة الاتصال تزيد من سيطرة الدولة علي الأقاليم التابعة لها وتزيد من قدرتها علي تجميع قواتها العسكرية إذا ما وقعت حرب بينها وبين دولة أخرى. وفي مقابل مزايا سهولة الاتصال الناشئ عن قلة وجود الموانع الطبيعية، فإن بعض الاستراتيجيين العسكريين يرون في

(١) د. إسماعيل صبري مفاد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٧٦.

ذلك نقطة سلبية تؤثر علي خططهم في الدفاع عن الدولة، فيذهبون إلي أن وجود عوائق طبيعية علي حدود الدولة يزيد من قوتها العسكرية، خاصة إذا كانت تلك الموانع شاهقة الارتفاع أو كانت موانع بحرية متسعة كالمحيطات مثلا. لكن غيرهم يري أن فاعلية هذه المواقع مرهونة بامتلاك قوة عسكرية كافية تساعد علي حماية الدولة، فالدولة مثلا لا يمكن أن تكفي بالاختباء خلف تلك الموانع وتتخلى عن مسؤولياتها الدفاعية اعتمادا علي مثل هذه العوائق، وهناك أمثلة كثيرة عل عدم جدوي هذه التحصينات الطبيعية كاستيلاء الصين علي إقليم التبت رغم وجود تحصينات طبيعية جبارة حول هذا الإقليم⁽¹⁾.

٤- الأنتهار الدولية:

تشكل مصادر المياه ومن أهمها الأنهار حجر الزاوية في حياة الشعوب وهي بذلك تعد ركيزة من ركائز قوة الدولة، وقد بدأ الصراع الإقليمي بل والدولي يثور بصورة ملحوظة حول مياه الأنهار في وقتنا الحاضر بعد أن كان في الماضي يثور حول أمور أخرى كان الماء آخرها.

فقد كان الصراع في الماضي يدور حول حقوق استعمال هذه الأنهار كوسائل للمواصلات والانتقال وكمعابر إلي البحر بالنسبة للدول المحجوزة، كما كان الصراع حولها يدور لأسباب إستراتيجية ذات طبيعة عسكرية لتحقيق أهداف تتعلق بالأمن والاستقرار أو لترسيم الحدود أو لإثبات الحقوق التاريخية حول هذا الموقع أو ذاك، وقد

(١) د. عمر قنور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١١٩ وما بعدها.

حفل التاريخ فى الماضى بصور للصراعات البدائية والقديمة حول منابع المياه، فمن كان يستحوذ عليها كان يستحوذ على أسباب الحياة، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه بتجديد صور الصراع ليس بين قبائل بدائية تتدافع للاستفادة من المراعى والكلاً وغدران المياه، ولكنها أصبحت بين جيوش نظامية تستخدم كافة أنواع الأسلحة فى حسم تبعية منابع والأنهار وحق عبورها أو منعها من دولة إلى أخرى.

ولقد كان الاستقرار والترحل خطأ أساسيا من خطوط المفارقة بين الجماعات البشرية المبكرة، ومن بين درجات الاستقرار يظهر الاستقرار طويل المدى وذلك بما ينتجه عنصر الزمن غالبا للمجتمع من خصائصه ومن نموه سكانيا، فضلا عما ينجم عن الاستقرار الطويل من تطوير المجتمع لأدواته الإنتاجية وتحركه إلى مستوى اقتصادى أفضل وتجاوزه حدوده المعيشية وتحقيقه فائضا يؤسس به حضارة بمستوى معين من المستويات وفقا لما ينتجه ذلك الفائض^(١).

وقد لعبت الأنهار باعتبارها موارد مائية دائمة الدور الرئيسى للاستقرار البشرى المبكر على شواطئها، وأدت بالمجتمعات المرتبطة بها إلى إحداث تفاعل فيما بينها، وإلى إيجاد نوع من التعاون ضمن إطار تنظيمى محلى أو إقليمى أحكمت بوساطته تلك المجتمعات سيطرتها على الموارد المختلفة الموجودة فى بيئتها المحلية، وضاعفت من درجة تحكمها فى عناصرها الطبيعية وفى تشكيل خاماتها ومجال استخدام طاقتها، سواء كانت تلك الطاقة من الأنهار أو الرياح.

(١) د. محمد محمود الديب - الجغرافيا السياسية - مصدر سابق - ص ١٤٩.

والدولة بما يشبه وضعها الحالي قد تكونت في أحواض الأنهار الزراعية قبل غيرها وتعدد ظهورها في صورتها المركزية، وقد اقترنت الدولة واقعيًا كإطار للقوة الحضارية على مدار التاريخ بالمجتمعات المستقرة، أما الجماعات الأخرى فقد بقيت على نظام الترحال والتنقل طلبًا للرزق^(١)، ففي العصور القديمة قامت الإمبراطوريات العظمى في الأراضي الزراعية وفي المناطق المتاخمة للمياه التي هي ضرورة من ضرورات الحياة، ولذا تمركزت هذه الإمبراطوريات في حياض الأنهار الكبرى وفي وديانها الخصبة كوادى النيل حيث نشأت الإمبراطورية الفرعونية المصرية حول نهر النيل كما قامت حضارات مماثلة على ضفاف الرافدين دجلة والفرات.

وقد تحقق للجماعات التي استقرت بالقرب من الأنهار فائض زراعي نتيجة لتوافر مياه الري وأدى تراكمه وتحسين وسائل النقل إلي ظهور الأسواق المحلية فالإقليمية التي اجتذبت إليها روادا من مناطق بعيدة لتبادل السلع والتجارة في إطار من المصلحة العامة المشتركة.

وقد نبعت المصلحة المشتركة بين القوي المختلفة بداية من النهر بسبب ضرورة توزيع استغلال مياهه بينها تلبية لمتطلبات الزراعة، ووسعت الأسواق من نطاقها استجابة لمتطلبات تصريف الفائض وتسويقه وتراجعت أسباب الصراع، وتجلت مزايا الاحتشاد فيما بينها بما انطوي عليه ذلك من تفاعلها وتأصيل ثقافتها وما أسفر عنه بعد ذلك من تكوينها لوحداتها السياسية^(٢).

(١) د. محمد محمود الديب - الجغرافيا السياسية - مصدر سابق - ص ١٥٣.

(٢) د. عمر قبور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١١٧ - ١١٨.

إلا أنه وللأسف الشديد، ومع مرور الزمن، ونظراً للخلافات السياسية والمطامع الإقليمية والتحالفات المتغيرة، فقد تحول ذلك التعاون إلى صراع يندرز بالحرب والدمار، وهو صراع استغلال المياه الذى سيكون - فيما يبدو - مرشحاً لأن يثير كثيراً من النزاعات التى تنتظر الشعوب فى المستقبل، نظراً للتوسع الزائد الذى طرأ على مجالات استخدام الأنهار واستغلالها والاستفادة منها فى التوسع الزراعى الذى يحتمه الانفجار السكانى فى كثير من البلدان، خاصة وأن الحاجة متزايدة للغذاء واستغلال مساقط المياه فى توليد الطاقة، سواء أكان ذلك من مساقطها الطبيعية أو من خلال السدود والخزانات أو استغلال ثرواتها السمكية، أو استخدامها كوسيلة مواصلات اقتصادية قليلة التكلفة وفى المجالات السياحية المتعددة إلى جانب اعتماد حياة الإنسان والحيوان والنبات عليها. وعلى ضوء هذه الأهمية القصوى للموارد المائية وقصورها الواضح عن تلبية متطلبات حاجيات الإنسان فى معظم دول العالم، فإن الأنهار الدولية التى تربط عادة بين عدد من الأقطار وتتبع وتعتبر وتصب فى عدد متشابك من الدول ستشهد مثل هذه النزاعات بشكل مستمر وبأساليب مختلفة. وترجح التحليلات أن تستمر تركيا فى محاولاتها التحكم فى تدفق المياه إلى سوريا والعراق لأسباب سياسية، وأن تكون القارة الأفريقية أحد بؤر تلك النزاعات واستعراض القوة، وذلك لأن مجموعات نهريّة كبرى تبلغ نحو سنة وخمسين نهراً تنتمى إلى تلك القارة، ويقع فى مقدمتها نهر النيل الذى يعد من أطول أنهار العالم، والتى تنظم العلاقات فيه الاتفاقيات الثنائية بين مصر والسودان من جهة وبين مجموعة دول الأندوجو "حوض النيل" من جهة أخرى^(١).

(١) د. محمود أبو زيد - المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٩٨، ص ١٢١ - ١٤٨.

٥- الجزائر:

تعد الجزائر إحدى المزايا المهمة التي تحتسب للدولة عند قياس قوتها وخاصة من الناحية الأمنية والاستراتيجية، وتبرز أهميتها عندما تكون الدولة شبه معزولة على اعتبار أن تلك الجزائر تكون بمثابة نقاط ارتكاز، فإلى جانب أهميتها الاقتصادية فإنها تلعب دورا كبيرا كمحطات إمداد وتموين على الطرق البحرية، إضافة إلى قيمتها الاستراتيجية حيث تستخدم كقواعد بحرية وجوية، ولكن الجزائر - من ناحية أخرى - قد تحتسب نقطة سلبية عند قياس قوة الدولة وخاصة من الناحية الأمنية، فعندما تكون الجزائر قريبة من الساحل فإنها تكون منخلًا ومركزًا للتغلغل الأمني والسياسي ضد أمن وسلامة الدولة صاحبة السيادة على الأرض مما قد يجر عليها انتكاسات أمنية، أو أن تستغل تلك الجزائر في عمليات الهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات وغيرها من الممنوعات. أما عندما تكون تلك الجزائر بعيدة عن الأرض الأم، فإن آثارا سلبية أمنية أخرى تترتب على وجودها بعيدة أو متباعدة عن بعضها حيث يصعب السيطرة عليها أو الدفاع عنها، وحتى مع وجود وسائل الاتصال الحديثة فإن السيطرة عليها والدفاع عنها ليس بالأمر اليسير وذلك لارتفاع تكلفة مراقبتها وتسيير الدوريات لحمايتها^(١).

كما أن بعض هذه الجزائر - خاصة تلك المتوغلة في المحيطات وأعلى البحار - تكون أقل قدرة على حماية استقلالها السياسي، إذ أن انطوائها عن بقية دول العالم يجعلها تتخلف عن مواكبة تطور مجريات الأمور أو القدرة على المشاركة بفاعلية فيها، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للسيطرة والاستغلال من قبل الشعوب الأقوي الطامعة فيها، كما

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٧٤.

هو الحال في جزر المحيط الهادى والتي لا تزال تعيش حتى اليوم صورة بدائية لا تتلاءم مع أحوال العصر.

٦- شكل الدولة الجغرافي:

تتميز كل دولة عن الأخرى بجغرافية خاصة بها فليست هناك دولتان متشابهتان تماما في شكلهما الجغرافي، فقد تكون بعض الدول علي شكل مستطيل، وقد تكون مجزأة أى مكونة من جزئين تفصل بينهما مساحات أخرى خاصة إذا كانت مائية، وقد تكون الدولة موحدة أى مندمجة بدون فواصل تفصل أجزاءها عن الأخرى، وهذا هو الغالب.

ويمثل شكل الدولة أهمية لها وينعكس علي قوتها أو ضعفها خاصة في حالات الدفاع عنها ضد هجمات المعتدين، وإن كان ذلك قد قل بنسبة كبيرة نظر التطور الآلة العسكرية والترسانات النووية التي لم تعد تفصلها حدود أو مسافات.

ولكن إن كان لشكل الدولة من أهمية في عصرنا الحالي فقد ينسحب ذلك بالدرجة الأولى علي الأمن الداخلى وحفظ النظام فيها، إذ أن طول مساحة الدولة قد يخلق لها مشاكل كبيرة بالنسبة لإرساء الحكم المركزى أو توثيق الصلات بين عاصمة الدولة وأطرافها، وهذا ما يؤثر في مهام حفظ الأمن والدفاع عن الأماكن النائية والبعيدة عن مركز عاصمة الدولة، ويسبب مشكلات كثيرة خاصة في دول العالم الثالث، الأمر الذي جعل فئات كبيرة ووحدات من الدول ذات الأطراف المتناحية والبعيدة تطالب بكيان سياسى مستقل أو بحكم ذاتى، وهو ما يحدث كثيرا فى أفريقيا وآسيا.

الفصل الثاني: العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

وإلى جانب الدول ذات المساحات الطولية هناك الدول المجزأة أو المنقطعة وهي تلك التي تتكون من مجموعة من الجزر كأندونيسيا واليابان، أو دول تتكون من جزئين يفصل بينهما دولة أخرى كما كان الحال بالنسبة لباكستان الشرقية والغربية عندما كانت دولة واحدة قبل أن يفصل عنها أحد أجزائها مكونا دولة جديدة هي بنجلاديش، وقد أدت هذه التجزئة إلى تفتيت باكستان كدولة كبيرة ذات كثافة سكانية عالية ومساحات كبيرة وأثرت في ميزان قوتها في مواجهة الهند^(١).

وبالإضافة إلى شكل الدولة وأهميته بالنسبة لقوتها هناك أمر آخر يمثل لها أيضا أهمية خاصة وهو موقع عاصمة الدولة، وهذا الأمر يمس أهم موقع فيها حيث مقر الحكم والسلطة والموقع الرئيس الذي تتمركز فيه مقاليد الدولة كلها، وتهديدها أو سقوطها يعنى في كثير من الحالات سقوط الدولة نفسها أو سقوط السلطة الحاكمة فيها، لذا كان تأمين العاصمة من أهم الواجبات التي تقوم بها السلطات في الدولة، سواء كان ذلك متعلقا بتأمينها واستقرارها الداخلى أو تحصينها وتأمينها بموقع ومساحة تمنح السلطات فيها مجالاً للحركة عند وقوع الحرب، فعاصمة الدولة هي المدينة التي توجد فيها الحكومة والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والبعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية، وهي التي تضم معظم المصالح الحيوية للدولة، لذا فإن التركيز الأول ينصب عليها من قبل السلطات المسؤولة لتأمينها من خلال اختيار الموقع الملائم للدفاع عنها وسهولة الاتصال بها والمواصلات إليها، إلى جانب عوامل ثقافية أخرى كالعراقة التاريخية للموقع المختار كعاصمة^(٢).

(١) بطرس غالي - د. محمود خيرى عيسى - مبادئ العلوم السياسية - مصدر سابق - ص ٢٣٠.

(٢) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٧٨ - ١٨٠.

وهناك دول تعرض لضرورات الأمن فيها انتقال العاصمة إلي موقع آخر بعيدا عن الموقع الأول طبقا لظروف الدولة وأوضاعها، كما حدث بالنسبة لجمهورية نيجيريا الاتحادية عندما نقلت عاصمتها من "لاغوس" في الوسط إلي "أبوجا" علي ساحل المحيط الأطلنطي، وذلك عندما وجدت أن الموقع الجديد أكثر أمنا للسلطة المركزية، وللحفاظ علي أمن الدولة وسلامتها لأسباب استراتيجية ولسهولة اقتحام الموقع الأول من قبل الأعداء، وكثرة القلاقل والخلافات العرقية والعنصرية حوله من مختلف ولايات الاتحاد النيجيري.

وتزداد أهمية الدفاع عن عاصمة الدولة حينما تحتوي علي مركز القيادة العسكرية، لأن الاستيلاء علي مركز القيادة العسكرية معناه شل قدرتها عن إدارة أفرع القوات المسلحة وتوجيهها للدفاع عن باقي أجزاء الدولة إذا ما تمكنت القوات الغازية من احتلال أجزاء أخرى منها، خاصة وأن مراكز القيادات العسكرية عادة ما تحتوي علي الأسرار المهمة والخطط الدفاعية ووسائل الاتصال وأنواع الأسلحة السرية التي تمتلكها الدولة أو تلك التي تجرى تجارب عليها.

وكمثال علي أهمية مراكز القيادة العسكرية، فقد انتقلت بعض الأسرار العسكرية الألمانية المهمة إلي الحلفاء عام ١٩٤٥ واستفادوا منها كثيرا حينما تمكنوا من اجتياح ألمانيا واحتلال مقار الجيوش العسكرية، فعثروا فيها علي أسرار وأجهزة علمية مهمة، منها أجهزة تعمل بالأشعة تحت الحمراء للرؤية في الظلام، ومواد لحفظ الأطعمة، ومصل دم اصطناعي ومبيدات حشرية غير معروفة من قبل، وأجهزة

تعمل للتحكم عن بعد وتصاميم عدة لطائرات وصواريخ، مما كان يمثل آنذاك فتحاً علمياً عسكرياً تم تطويره على أيدي الحلفاء فيما بعد^(١).

٧- الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية:

تعتبر الإمكانيات المادية والموارد الطبيعية ضرورة من ضروريات بناء دولة قوية، ومن أمثلة هذه الموارد الطبيعية ومشتقاتها المعادن والصخور والطاقة والتربة والثروة الحيوانية والنباتية. أما ما هو أهم من ذلك فهو استغلال الإنسان لهذه الموارد وتحويلها بجهوده إلى موارد اقتصادية نافعة لاقتصاد الدولة، وإذا ما استعرضنا التاريخ البشري لوجدنا أنه كلما تقدم الإنسان حضارياً كلما زاد من قدرته على استغلال الموارد الطبيعية، ففي أولى مراحل التطور البشري كان الغذاء يمثل أول مطالب الإنسان لذلك جمع ثمار النباتات والتقط بعض أنواع الأعشاب الصالحة للغذاء وعرف النار وبني المساكن ثم تعلم صنع الآلات البسيطة من أغصان الأشجار. وهذا ما أعطاه الفرصة لاستغلال جزء من قدراته في ابتكار أساليب جديدة في الحياة مكنته من تطوير منتجاته بحيث تتلاءم واحتياجاته المتعددة، وواصل الإنسان تقدمه وتطويره لسبل العيش والاستفادة من الموارد الطبيعية في شتى المجالات إلى أن جاءت بداية الثورة الصناعية الحقيقية في القرن الثامن عشر، والتي كانت أساساً دافعا إلى التقدم بخطى سريعة في ميدان الصناعة التي

(١) وكالة لصحافة الفرنسية - سلسلة ذاكرة القرن العشرين، وسلسلة أهم المكتشفات

والمخترعات من عام ١٩٩٠-١٩٩٩، صحيفة الأنباء الكويتية - الأعداد ٨٥٠٦ -

تعددت أقسامها بشكل كبير لتلائم احتياجات الإنسان المختلفة، وتساير تقدمه وتساعد على المضي قدما في السلم الحضارى، ولا زال تطوّر الإنسان الحضارى وتعدد ابتكاراته وقدراته يمكنه من اكتشاف الجديد فى البيئة الطبيعية المحيطة به، ولعل من أحدث اكتشافاته معادن الطاقة النووية كاليورانيوم والراديويم التى مكنته من البدء فى استغلال هذه الطاقة الهائلة وتسخيرها لخدمة الإنسان^(١).

ويتوقف تقدم الإنسان وتطوره أساسا على الموارد الطبيعية وعلى المصادر الكامنة فى الطبيعة، التى تعتمد فى اكتشافها واستغلالها على مدى مهارة الإنسان وتقدمه الحضارى. فالموارد الطبيعية ودرجة تنوعها تمثل عنصرا مهما يتحكم فى تحقيق جانب من جوانب عملية التنمية المعتمدة على النفس، ولكن ذلك يبقى رهنا بتوافر المسوح العلمية اللازمة ومستوى التقنية المتاح محليا لاستغلال وتطوير تلك الموارد.

وتمثل الموارد المادية والطبيعية كذلك عنصرا آخر من عناصر قوة الدولة العسكرية، ويقصد بالموارد المادية والطبيعية المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد. وأهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة أمر واضح وجلى، فمثلا الحديد يدخل فى صناعة الأسلحة وكذلك الألومنيوم وهما يستخدمان فى صناعة الطائرات كما يستخدم البترول كقوة محرّكة لبعض هذه الأسلحة مثل الطائرات والدبابات والعربات... إلخ، ولعل من أهم العوامل التى أسهمت فى هزيمة جيوش هتلر وبخاصة فى معركة الصحراء الغربية كان نقص البترول، مما جعل دباباته بلا قيمة عسكرية. وما فعله حلف الأطلسى مع يوغسلافيا عندما

(١) د. سيد عبد الحليم الزيات - فى سوسولوجيا السلطة - مصدر سابق ص ١٢٥.

قرر فرض حظر نفطى عليها لشل ألتها العسكرية والمدنية لدليل على أثر شل القدرة المحركة على قوة الدولة . وكذلك التأثيرات التى أحدثت دويافى معركة أكتوبر ١٩٧٣ عندما قرر العرب فرض الحظر النفطى على كل القوى المساندة لإسرائيل وهو ما لعب دورا حاسما فى حسم هذه المعركة وغير من مواقف دول عديدة كانت تقف إلى جانب إسرائيل.

وإلى جانب الدور الذى تلعبه الموارد الطبيعية فى دعم المجهود الحربى للدولة فإن لهذه الموارد أهمية أخرى تتمثل فى فرض سيطرتها ونفوذها على الدول الأخرى خاصة إذا كانت الصناعات الموجودة بالدول الأخرى قائمة على المواد الخام المتوافرة فى هذه الدولة، وبدونها يصبح التصنيع غير ممكن، كما أن امتلاك بعض الموارد الطبيعية التى تفنقر إليها الدول الأخرى يعتبر أحد عوامل قوة الدولة المتمتعة بتلك الميزة، أو هو يمثل أحد عوامل قوتها الاقتصادية على أقل تقدير، ومثال ذلك المخزون النفطى الذى تملكه بعض الدول العربية والذى يحتاج إليه كثير من دول العالم الصناعية^(١).

وهناك بعض الدول التى تحتاج إلى تلك الموارد لبناء قوتها الاقتصادية ولكنها تفنقر إليها، أو أنها لا تسد متطلبات اكتساب القوة، فتجأ إلى أساليب عدوانية مثل السيطرة على موارد الدول الأخرى والاحتفاظ بها كمستعمرات، أو إنشاء شركات خاصة تقوم باستغلال تلك الموارد، وهذا ما قامت به الدول الاستعمارية فى الماضى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا التى قامت باستعمار

(١) د. عمر الفاروق - قوة الدولة - مصدر سابق - ص ٧٤ وما بعدها.

المناطق الغنية في العالم، أو بالسيطرة علي تلك الدول عن طريق غير مباشر بوساطة الشركات الخاصة التي تقوم بنفس الدور بدلا من الحكومات، أو أن تلجأ إلي الحصول علي تلك المواد الخام بطريقة سلمية عن طريق الشراء والتبادل التجاري. وبعض أساليب الاستفاداة من موارد الدول الأخرى قد يكون ممكنا وقت السلم والاستقرار، أما حينما تضطرب الأحوال أو تستعر الحرب فقد تعجز الدول المعتمدة علي دولة أخرى من استيراد احتياجاتها منها، خاصة عند فرض حصار اقتصادي علي أي منهما، أو بسبب منع بيع تلك الموارد كإحدى وسائل الضغط السياسي، ولذلك فإننا نجد أن بعض الدول تسعى إلي تكوين مخزون احتياطي استراتيجي، يخزن في أرضها فتتجنب الحاجة للغير أو الضغط عليها ريثما تجد وسيلة تعالج بها أي نقص قد يطرأ علي تلك الموارد.

وهناك بعد بيئي آخر لاستغلال الموارد الطبيعية، إذ تضع دول القوة الاقتصادية في اعتبارها ضرورة المحافظة علي التوازن البيئي، وعدم تلويث البحار والأنهار والفضاء والأرض، بل إن منظمات وهيئات شعبية مثل "جماعات الخضر" وجماعات المحافظة علي البيئة تقوم بالضغط القوي علي حكوماتها للكف عن تدمير البيئة أو تلويثها، سواء في الدول التي تعيش فيها تلك الجماعات أو غيرها. وفي الوقت الذي تؤدي فيه كارثة بيئية واحدة - ككارثة شيرنوبل - إلي هز كيان دولة قوية، فإن بعض حكومات دول القوة تقوم بتلافي ذلك عن طريق دفن نفاياتها النووية والسامة تحت أراضي دول الضعف الاقتصادي، وخاصة في تلك الدول التي لا يكثر المسؤولون فيها بمفهوم الأمن

البيئي وأثر اختلاله علي مواطني دولهم، أو يسمحون بذلك مقابل منافع مادية ضيقة.

٨- المناخ:

قد يستغرب القارئ الكريم عن أسباب الربط بين المناخ وبين قوة الدولة ولكن استغرابنا قد يتبدد إذا عرفنا أن المناخ يعد من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في الإنتاج، ومن أكثرها تحكما في النشاط البشري بغض النظر عن مستواه، ومرد ذلك أن قدرة الإنسان علي التحكم في هذا العامل محدودة للغاية، وتكاد تقتصر في هذا الصدد علي التقليل من تأثير العناصر المناخية ومحاولة التكيف معها، فلا زال الإنسان غير قادر علي تغيير طبيعة الصحاري الجافة وتقتصر جهوده علي التقليل قدر الإمكان من حدة الجفاف باتباع أساليب خاصة في الري أهمها طريقة الري بالرش وتبطين القنوات المائية بالإسمنت حتي لا تتسرب المياه إلي باطن الأرض، وهي طرق مرتفعة التكاليف، غير أن الإنسان يلجأ إليها مضطرا لحاجته إلي مساحات زراعية جديدة^(١).

وهناك ارتباط قوي بين الظروف المناخية وتوزيع كثافة السكان علي سطح الأرض، حيث تتحكم العوامل المناخية في نشاطات الإنسان وتدفع به إلي التكدس في الجهات المعتدلة مناخيا بعيدا عن المناطق ذات المناخ المتطرف، وهو الأمر الذي يؤدي إلي وجود مناطق شاسعة غير مأهولة في بعض الدول، ويفسر ذلك سبب ظهور الحضارات البشرية القديمة في بعض المناطق المعتدلة في مصر والعراق والهند.

(١) د. عمر قنور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١٣٦.

ويؤثر المناخ بصورة عامة علي قدرة الإنسان علي العمل، سواء اقترنت درجة الحرارة بالارتفاع أو الانخفاض، مما يؤثر علي مستوي الإنتاج وبالتالي غني المجتمعات أو فقرها، حيث يمتد ذلك التأثير إلي طاقات الإنسان ويحد من قدرته علي العمل ويضعف من طاقته الذهنية، كما يساعد علي انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة التي تصيب الإنسان والحيوان علي السواء.

وهناك تأثير غير مباشر للمناخ يظهر في فقر معظم التربات في النطاق المداري لاحتوائها علي نسب محدودة من المواد العضوية التي تذوب بصفة مستمرة بفعل الأمطار الغزيرة، لذلك عندما حاول الأوروبيون الاستقرار في الجهات المدارية بأفريقيا وأمريكا اللاتينية اختاروا الجهات المرتفعة كأماكن لاستقرارهم كما هو الحال في كينيا وتنزانيا في أفريقيا كما اختاروا الهضاب المرتفعة في أمريكا اللاتينية.

وتؤثر العناصر المناخية بصفة عامة علي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لمالها من تأثير واضح كما أشرنا علي الإنتاج الزراعي والصناعي، فهناك بعض المزروعات والصناعات التي يلزم لقيامها وتطورها نوع معين من المناخ. إلي جانب أن للمناخ تأثيره الواضح في توزيع الغطاء النباتي الطبيعي علي سطح الأرض، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وله تأثيره الواضح في النشاط البحري، ويتمثل ذلك في أهمية الأحوال الجوية لرحلات الصيد في الدول البحرية كالمملكة المتحدة والنرويج والبرتغال واليابان والمغرب، ويؤثر كذلك علي حركة النقل بصفة عامة من خلال التغييرات التي تطرأ علي الظروف المناخية وأحوال الطقس وما يتبعه من تأثيرات العواصف والأعاصير والرياح

الفصل الثانی: العوامل الطبيعية والجغرافية المكونة للقوة

وكتل الجليد الطافية علي المياه. ويمتد تأثير المناخ إلي السياحة الخارجية والمحلية، فقد تحدث انعكاسات خطيرة بالنسبة للدول التي تعتمد عليها في دخلها القومي أو تمثل لها موردا ثابتا إذا ما اختل توازن المناخ، خاصة وأن السياحة قد نجحت في الأعوام الأخيرة في أن تلعب دورا مهما في الاقتصاد القومي لعدد كبير من الدول التي تأتي في مقدمتها أسبانيا وبريطانيا وأستراليا وسويسرا وإيطاليا واليونان، وكذلك تركيا ولبنان ومصر^(١).

(١) أمين محمود عبد الله - الجغرافيا السياسية - مصدر سابق - ص ٥٠ - ٥١.